

زبدة الأصول

[131] هي فيما إذا كان لسان الدليل نفى الموضوع، وكان الغرض منه نفى الحكم كما في قوله (ع) لا ربا بين الوالد والولد، وأما لو كان لسان الدليل نفى الحكم ابتداءً فليس هناك حكومة والمقام كذلك إذ المستفاد من المفهوم عدم وجوب التبين عن خبر العادل، وعموم العلة يدل على وجوبه، فيكون المفهوم مخصصاً لعموم العلة لا أنه يكون حاكماً عليه. وجه الاندفاع أن الموضوع في المقام بنفسه قابل للتعبد به بلا احتياج إلى لحاظ أثر شرعي فالمفهوم تعبد بالموضوع، وهو العلم ويترتب عليه آثاره العقلية من التنجيز والتعذير ويكون خارجاً عن عموم التعليل موضوعاً بالتعبد وهو من الحكومة بالمعنى الثاني فتدبر فإنه دقيق. الإراد الثالث: على الاستدلال بالاية الشريفة، أن مورد الاية هو الاخبار بارتداد بنى المصطلق ولا اشكال في أن الخبر لا يفيد في الاخبار بارتداد شخص واحد فضلاً عن الاخبار بارتداد جماعة فلو كان للاية مفهوم لزم تخصيص المورد المستهجن فلا مفهوم لها. وفيه: أولاً ما أفاده الشيخ الأعظم (ره) - وحاصله - أن المستهجن تخصيص المورد، وأما تقييد إطلاق الدليل بالقياس إلى المورد فلا قبح فيه أصلاً - مثلاً إذا سأل عن وجوب إكرام زيد، واجيب بما يكون مختصاً بغيره يكون هذا مستهجنًا، وأما لو أجيب بكبرى كلية، لزم تقييدها بالاضافة إلى زيد، فلا استهجان فيه، والمقام من قبيل الثاني: فإن المورد لا يكون خارجاً عن الكبرى المذكورة في الاية، بل لا بد من تقييدها في خصوص المورد بالتعدد ولا يخرج بذلك عن تحت الكبرى الكلية كى يكون مستهجنًا. وأورد عليه بعض المحققين: بأن المراد من التبين أن كان هو العلم، كان الأمر إرشادياً، إذ وجوب العمل على طبق العلم عقلي، فالأمر به لا محالة يكون إرشادياً، لا شرطياً، فلا مفهوم له: لعدم استفادة المفهوم من الأمر الإرشادي، وإن كان المراد منه الوثوق لزم خروج المورد عن تحت الحكم المذكور في المنطوق، إذ لا يكفى الوثوق الحاصل من خبر الفاسق في مثل ذلك فلا يمكن التحفظ على كون وجوب التبين شرطياً مع عدم لزوم تخصيص المورد.